عبر مصادقة مجلس التخطيط على المرحلة الأولى من مشروع خط غاز تل أبيب - حيفا

الاحتلال يخطط لتوغل جديد على أراضي الفلسطينيين ... وباراك يؤيد حل الدولتين

فلسطينيات خلال وقفة احتجاجية على تعدي الاحتلال على اراضيهن.. وفي الاطار ايهود باراك

■ مخطط المشروع يصادر آلاف الدونمات الزراعية لفلسطيني 48 بمروره بمسار 22 كلم من البلدات العربية

الأراضي المحتلة - «وكالات»: صادق مجلس التخطيط الإسرائيلي على المرحلة الأولى من مشروع خط الغاز الممتد من تل أبيب لحيفا بطول مائة كيلومتر، وذلك بالتزامن مع اكتشاف شركات التنقيب العديد من حقول الغاز قبالة سواحل إسرائيل.

ونظرا لأن إسرائيل تتطلع لدخول سوق المنافسة على تصدير الغاز بالشرق الأوسط، فإنها تواصل التخطيط والبناء وتحضير المخططات الهيكلية للمرحلة الثانية من المشروع الذي سيصل لمنطقة الجليل أيضا.

ويصادر مخطط المشروع آلاف الدونمات الزراعية لفلسطيني 48 بمروره بمسار 22 كيلومترا من البلدات العربية بالمثلث المتاخمة لحدود الرابع من يونيو مما يعني منع التواصل الجغرافي بين التجمعات السكنية العربية وتضييق الخناق عليها ومنع المواطنين من التواصل مع فرض حظر على مالكي الأراضي من استعمالها أو حتى دخولها إلا بتراخيص من سلطة الغاز بإسرائيل. كما أنه سيصادر عشرات آلاف الدونمات للاجئين بمساره في قضاء قلقيلية وطولكرم.

وسيمر مشروع خط الغاز بمنطقة المثلث بموازاة شارع رقم 6، حيث يقول المحامي فؤاد سلطاني -عضو اللجنة الشعبية للدفاع عن الأرض والمسكن- إن هذا الشارع شق على عشرات آلاف الدونمات بملكية خاصة لفلسطينيي 48 وأراضي اللاجئين التي توظفها وتستغلها إسرائيل بهذه المرحلة لتطوير مشاريع البنى التحتية.

وبين سلطاني أن مشروع خط الغاز يأتي بسياق جميع المشاريع الاستيطانية بالنقب والمثلث والجليل، حيث يعاني السكان من فلسطينيي 48 من مواصلة مصادرة أراضيهم ونقلها لخدمة مشاريع بنى تحتية من شبكة الطرقات والمواصلات وسكة الحديد وخط الكهرباء، ليكون ذلك بمثابة رافعة لتطوير الاستيطان وتكثيف الوجود اليهودي بقلب ويتخوم التجمعات السكنية لفلسطيني 48 بالنقب والمثلث والجليل.

ويؤكد أن الشاب الفلسطيني بات لا يجد حتى مئات الأمتار للبناء والإسكان، في الوقت الذي تطور إسرائيل المشاريع فوق أرضه، وبالتالي فإن مواصلة مصادرة الأرض والتضييق العمراني بمثابة قنبلة موقوتة قد تنفجر بأي لحظة.

كما يأتي ذلك بينما الداخل الفلسطيني يواجه بهذه المرحلة موجة شرسة من مصادرة آخر ما تبقى له من احتياط للأراضي وأبرزها المعركة المتواصلة بالنقب لمصادرة

وبواصل المركز العربي للتخطيط البديل، وبالتنسيق مع اللجان الشعبية للدفاع عن الأرض والمسكن، والسلطات المحلية العربية- تحضير مذكرات اعتراض وملاحظات على المشروع بمساره في البلدات العربية ليقدمها إلى «مجلس التخطيط القطري» ولجان التنظيم والبناء الإسرائيلية التي ستؤدي لتضييق الخناق على التجمعات السكنية وتحد من تطورها وتواصلها الجغرافي وتوسعها بظل انعدام مسطحات الأراضي لاحتياجات السكن والصناعة وتقييد استعمالاتها الزراعية لتكون دائما تحت أطماع المخطط الإسرائيلي.

وعن التداعيات السلبية لمشروع خط الغاز قال النائب سويد للجزيرة نت «ما من شك بأن خط الغاز أسوة بمختلف المشاريع التي تعتبر حافزا للإجهاز على الأرض وسلبها تحت مسميات مختلفة، ستساهم بمنع تطور البلدات العربية وتعمق من أزمة الإسكان، فالأعوام القليلة القادمة ستشهد تداعيات وانعكاسات سلبية خطيرة جدا على مستقبل ووجود الفلسطينيين».

سياسيا أبدى وزير الدفاع الإسرائيلي إيهود باراك تأييده لحل احادي الجانب مع الفلسطينيين، في ظل ما وصفه بغياب إمكانية تحقيق تسوية دائمة أو تسوية انتقالية مع الفلسطينيين.

ونقلت صحيفة هآرتس الإسرائيلية عن باراك قوله إنه في حال تبين أن لا إمكانية لتحقيق أي تسوية مع الفلسطينيين، فعلى إسرائيل أن تنظر «في خطوات أحادية الجانب بما فيها ترسيم حدود تضم الكتل الاستيطانية» في الضفة الغربية. وجاءت أقوال بارك الليلة قبل الماضية في خطاب له أمام مؤتمر لجنة العلاقات الخارجية الأمريكية الإسرائيلية «آيباك» في واشنطن، وهي أكبر لوبي مؤيد لإسرائيل في الولايات المتحدة.

وقال باراك إنه «لا حل آخر مع الفلسطينيين غير حل الدولتين»، الذي اعتبره «واجبا حيويا» بالنسبة لإسرائيل. داعيا إلى «مبادرة سلام جريئة» تحاول الوصول إلى تسوية دائمة، وفي ظل غياب التسوية الدائمة فلتحقق «تسوية انتقالية نزيهة».

وإذا كانت التسوية الانتقالية غير ممكنة -يتابع باراك- «فإن علينا النظر في خطوات أحادية الجانب كي نضع حدا للانزلاق... علينا أن نقرر خط حدود في داخله تكون الكتل الاستيطانية والغلبية يهودية متماسكة للأجيال القادمة، وكذا ترتيبات أمنية ووجود بعيد المدى على طول نهر الأردن».

وأشاد باراك بما وصفها بـ«الخطوات الشجاعة» التي اتخذها رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو لدفع المسيرة السلمية إلى الأمام، واصفا قيادته بـ«المتقانية والمسؤولة» لشؤون الدولة في السنوات الأربع الأخيرة.

وتشير هآرتس إلى أن باراك وضع «خطة ثالثية» لترسيخ الدفاع عن إسرائيل، وهي: تسوية مع الفلسطينيين، وحل المسألة الإيرانية، وإقامة حلف أمني إقليمي بقيادة الولايات المتحدة، وأوضح أن الحلف سيركز على أربعة مخاطر مشتركة لدول المنطقة، وهي «الإرهاب الإسلامي المتطرف، والأمن على الحدود، والدفاع ضد الصواريخ، والتصدي لإيران».

■ وزير دفاع الاحتلال: لا حل مع الفلسطينيين غير حل الدولتين ولابد من «مبادرة سلام جريئة»

همشت وتغاضت عن وجود نحو 250 ألف فلسطيني بمنطقة المثلث واحتياجاتهم للتطور العمراني والصناعي والتوسع الجغرافي.

بدوره، أوضح النائب العربي بالكنيست الدكتور حنا سويد أن إسرائيل تواصل النهج ذاته بمصادرة الأراضي الخاصة لفلسطينيي 48، إذ تتحدث عن موجة ثانية من المصادرة بالعقد الأخير والتي شملت مصادرة عشرات آلاف الدونمات لشق شارع رقم 6 وحاليا مصادرة مماثلة لمشاريع البنى التحتية القومية بضمنها خط الغاز الذي سيصادر بمرحلته الثانية أراضي عربية بالجليل دون أي استفادة تذكر للمواطنين العرب من هذه المشاريع، ولفت إلى أن مخططات البنى التحتية التي تقوم بها إسرائيل على حساب الأرض الخاصة للمواطن الفلسطيني

الأمم المتحدة تتهم الخرطوم بانتهاك حظر الأسلحة في دارفور

الأمم المتحدة - «وكالات»: اتهمت الأمم المتحدة الخرطوم بانتهاك حظر الأسلحة المفروض على إقليم دارفور بشنها هجمات جوية بطائرات مستوردة من روسيا وروسيا البيضاء على الإقليم غربي البلاد.

وقالت لجنة الخبراء المستقلة التابعة لمجلس الأمن الدولي -التي تراقب العقوبات المفروضة على دارفور منذ عام 2005- إنها تحقق فيما إذا كانت القوات السودانية انتهكت العقوبات باستخدام ناقلات جند مدرعة إيرانية الصنع في الإقليم.

وأكدت اللجنة أن الخرطوم انتهكت القرار 1591 الصادر عن مجلس الأمن باستخدامها في دارفور عتادا عسكريا اشترته بعد 2005، و«بشنها غارات جوية وطلعات ترهيبية في أجواء دارفور» ولا سيما في أجواء جبال مرة شمالي الإقليم.

وأشار الخبراء في التقرير -الذي يغطي معظم فترات عام 2012 إلى أنهم «لاحظوا أن القوات الجوية السودانية تستخدم منظومة جديدة من الأسلحة هي صواريخ جو أرض إس8».

كما رصدوا مقاتلات سو- 25 اشترتها الخرطوم من روسيا البيضاء عام 2008 ومروحيات قتالية من طراز مي- 24 اشترتها من روسيا بعد توسيع العقوبات عام 2005.

وأكد الخبراء أنهم يحققون في إمكانية أن تكون القوات الحكومية تستخدم آليات نقل جند مدرعة إيرانية الصنع.

وطالبت لجنة الخبراء المستقلة مجلس الأمن بإلزام الدول التي تبيع العتاد العسكري للخرطوم بتزويد هذا العتاد «بأجهزة تعقب إلكترونية» للتحقق من مكان استخدام هذه الأسلحة.

وأضافت أنها رصدت حالات «تعذيب وإساءة معاملة» بحق معارضين، وقالت إن الأجهزة الأمنية السودانية «تواصل العمل بدون محاسبة في دارفور».

كما أكد التقرير أن المتمردين في دارفور باتوا يمتلكون راجمات صواريخ عيار 107 ملم، وأن حركة العدل والمساواة -إحدى الحركات المتمردة في الإقليم- لديها قاعدة عسكرية بقوام ثمانمئة عنصر في دولة جنوب السودان التي انفصلت عن السودان في يوليو 2011.

يُشار إلى أن مجلس الأمن فرض عام 2004 حظرا على الأسلحة المرسلة إلى إقليم دارفور، وقد حصر هذا الحظر بالإقليم دون بقية أنحاء السودان، وقد شدد هذا الحظر العام التالي. وتسببت الحرب الأهلية التي اندلعت في دارفور منذ 2003 في سقوط ثلاثمائة ألف قتيل وأكثر من مليوني نازح، وفق الأمم المتحدة، في حين تؤكد الخرطوم أن عدد القتلى لم يتجاوز عشرة آلاف فقط. ونشرت قوات حفظ سلام تابعة للاتحاد الإفريقي هناك عام 2006 وحلت محلها قوة مشتركة من الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة عام 2008.

دعت هادي لإلغاء الأحكام الصادرة بحق 3 منهم

«هيومن رايتس» تتهم اليمن بإعدام 15 حدثاً

صنعاء - «وكالات»: قالت منظمة هيومن رايتس ووتش أمس إن اليمن أعدم 15 حدثا على الأقل من الشبان والفتيات جميعهم تحت سن 18 عاما بتهمة ارتكاب جرائم خلال السنوات الخمس الماضية وحثت المنظمة الحكومة اليمنية على وقف هذه الاعدام.

ودعت المنظمة التي تعنى بحقوق الانسان ومقرها نيويورك الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي إلى إلغاء أحكام اعدام صادرة بحق ثلاثة أحداث استنفذت طلبات الطعون الخاصة بهم.

■ المنظمة توثق لحالات تهديد وتعذيب وانتزاع اعترافات كاذبة بالقوة

وقالت بريانكا موتابارثي الباحثة في حقوق الأطفال بالمنظمة «وضع المذنبين من الأطفال في مواجهة فرق إطلاق النار ليس هو الطريقة التي يظهر بها اليمن أنه يحترم حقوق الإنسان».

وفي تقرير من 30 صفحة أشارت هيومن رايتس ووتش إلى حالة هند البرطي التي أعدمتها فرقة إطلاق نار حكومية في صنعاء لاتهامات بالقتل. وقالت المنظمة إن شهادة ميلاد هند تشير إلى أنها كانت تبلغ 15 عاما وقت حادثة القتل.

وكانت البرطي قد قالت للمنظمة في مارس 2012 إنها اضطرت إلى تقديم اعتراف كاذب بعدما ضربها ضباط شرطة وهددوها بالاغتصاب. ولم تخطر السلطات الحكومية عائلة هند بالإعدام إلا قبله بساعات.

وقالت موتابارثي «هناك دليل قوي على أن هند البرطي فتاة اتهمت بالقتل لكن حكم عليها باقصى عقوبة ونفذ الحكم.

«كان ينبغي على الحكومة اليمنية تخفيف العقوبة عليها إذا كان هناك أي سبب للاعتقاد انها كانت أقل من 18 عاما وقت الجريمة».

وذكرت هيومن رايتس ووتش أن مذنبين آخرين كثيرين من الأحداث أجرت مقابلات معهم قالوا إنهم تعرضوا لتهديدات وانتهاك جسدي وتعذيب أثناء الاحتجاز وقالوا إن هذا دفعهم إلى تقديم اعترافات كاذبة.

وذكرت حورية مشهور وزيرة حقوق الإنسان في اليمن إن القانون اليمني يحظر إعدام من هم أقل من 18 عاما لكن كثيرين لا يملكون شهادات ميلاد لاثبات عمرهم.

وقالت الوزيرة لرويترز ردا على سؤال بشأن تقرير المنظمة إن المشاكل تطرأ أثناء الاجراءات والمحاكمات حيث يعامل الأحداث على أنهم بالغون يتحملون المسؤولية كاملة.

وأضافت أنه عندما تصدر الأحكام وتتدخل وزارة حقوق الإنسان فإن القضاء يعتبر ما تفعله تدخلا من السلطة التنفيذية في عمله.

سكان «تالة» يرشقون الغنوشي بالحجارة

تونس: العريض يقترب من إعلان تشكيلته الحكومية

العريض

تونس - «وكالات»: انتهى ما وصف باللقاء الأخير بين الأحزاب التي قررت المشاركة في الحكومة التونسية الجديدة، وذلك لتحديد ملامح الحكومة وتجاوز نقاط الخلاف العالقة بين مختلف الأطراف، ومن جهة أخرى أفاد مصدر أمني أن رئيس حزب حركة النهضة راشد الغنوشي تعرض للرشق بالحجارة من بعض سكان مدينة تالة شمال غرب البلاد.

وشارك في الاجتماع كل من حركة النهضة و«المؤتمر من أجل الجمهورية» و«التكتل من أجل العمل والحريات» و«حركة وفاء» و«كتلة الحرية والكرامة».

ومن المنتظر أن يقدم رئيس الحكومة المكلف علي العريض عقب هذا اللقاء تشكيلة حكومته إلى الرئيس المنصف المرزوقي في انتظار عرضها على المجلس التأسيسي لنيل الثقة.

وكان عضو المكتب السياسي لحزب المؤتمر من أجل الجمهورية طارق الكحلاوي قال إن هدف اللقاء تناول خطة عمل الحكومة للمرحلة المقبلة.

ومن جهة أخرى قال مصدر أمني إن عشرات السكان هتفوا «ارحل» لدى مشاهدتهم الغنوشي الذي حضر لملقى خطابا في مركز تالة. وبعدما عاد سريعا إلى سيارته تعرض للرشق بالحجارة، وهو ما أدى إلى إصابة زجاجها الخلفي بأضرار.

وأوضح زبير الشهودي مدير مكتب الغنوشي أن بعض الشبان رشقوا موكب أعضاء حركة النهضة بالحجارة، حين حضروا لمعاينة إعادة نبش رفات ناشط تونسي كان أعدم عام 1963 إبان عهد الرئيس الراحل الحبيب بورقيبة. وبناء على طلب عائلته، أعيد نبش رفات أحمد رحموني لتحديد الأسباب الفعلية لوفاته.

وخلال إحياء الذكرى الثانية للثورة التي أطاحت بالرئيس المخلوع زين العابدين بن علي، تعرض المرزوقي ورئيس المجلس الوطني التأسيسي مصطفى بن جعفر للرشق بالحجارة في مدينة سيدي بوزيد «وسط غرب» بينما كانا يحاولان التحدث أمام نحو خمسة آلاف شخص.

وكان رئيس حركة نداء تونس المعارضة الباجي قائد السبسي رفض إقصاء عناصر حزب التجمع الدستوري المحلول، من الحياة السياسية.

وقال قائد السبسي، خلال اجتماع شعبي للحزب في محافظة المنستير معقل الدستوريين بمنطقة الساحل التونسي، بمناسبة الاحتفال بالذكرى الـ79 لتأسيس الحزب الدستوري الجديد «إن كل شخص له الحق في المشاركة في الحياة السياسية».

بلحاج يساوم بريطانيا للتخلي عن دعواه القضائية

ليبيا تعتذر رسمياً عن الهجوم المسلح على الكنيسة المصرية في بنغازي

بلحاج

طرابلس - «وكالات»: قدمت ليبيا اعتذارا رسميا عن الهجوم الذي تعرضت له كنيسة مصرية في بنغازي، مؤكدة أن المجموعة المسلحة التي هاجمت الكنيسة «غير مسؤولة» وأن عملها مخالف لتعاليم الدين الإسلامي وللأعراف والمواثيق الدولية المعنية بحقوق الإنسان والحريات الأساسية واحترام العقائد السماوية.

وأكدت وزارة الخارجية والتعاون الدولي الليبية في بيان صادر عنها أمس الأول عزم السلطات على التعامل مع هذا الحدث «بكل جدية ومهنية» مشيرة إلى أن الحكومة شكلت لجنة ضمت وزارة الداخلية والأركان وجهاز المخابرات برئاسة وزارة العدل للتحقيق في هذه الواقعة، وقالت إن الحكومة اتخذت الإجراءات اللازمة لتأمين الكنيسة والقاطنين بداخلها.

وكانت مجموعة مسلّحة اقتحمت الخميس الماضي مبنى الكنيسة المصرية بمدينة بنغازي، وهجمت على راعي الكنيسة القس بولا إسحق ومساعده، من دون أن تعلن عن أي أهداف من خلال هذا العمل.

وابدت الاقلية المسيحية في ليبيا مخاوفها إزاء التطرف الاسلامي في الوقت الذي تجد فيه الحكومة صعوبة في فرض سلطتها على الجماعات المسلحة التي ترفض إلقاء اسلحتها منذ الحرب التي اطاحت بمعمر القذافي عام 2011.

وفي ديسمبر الماضي وقع انفجار في مبنى تابع للكنيسة القبطية في رفنية على مقربة من مدينة مصراتة في غرب البلاد، مما أسفر عن مقتل مصريين وإصابة اثنين آخرين بجروح.

وفي الشهر الماضي اعتقلت السلطات اربعة اجانب -بينهم مصري- في بنغازي للاشتباه بانهم «مبشرون» مسيحيون ويطبعون كتبا عن المسيحية، وقالت إنها صادرت حوالي 45 الف كتاب عن المسيحية كانت بحوزتهم، علاوة على نحو 25 الف نسخة اخرى وزّعوها بالفعل داخل البلاد.

وفي شأن ليبي منفصل عرض قائد المجلس العسكري السابق في طرابلس عبد الحكيم بلحاج الذي يتهم لندن بالتورط في اعتقاله وتسليمه لنظام العقيد الراحل معمر القذافي، التخلي عن الدعوى القضائية التي رفعها ضد السلطات البريطانية مقابل حصوله على تعويض رمزي واعتذار.

وكان بلحاج، وهو زعيم سابق للجماعة الإسلامية الليبية المقاتلة التي كانت تدعو إلى المقاومة المسلحة ضد نظام القذافي، قد اتهم الحكومة البريطانية السابقة برئاسة توني بلير بأنها سمحت لأجهزة الاستخبارات البريطانية بتزويد وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية «سي آي ايه» بمعلومات أتاحت اعتقاله مع زوجته عام 2004 في مطار بانكوك وتسليمهما إلى نظام القذافي.

ونقل الزوجان إلى طرابلس حيث تعرض بلحاج للتعذيب وسجن ستة أعوام في سجن أبو سليم، قبل أن يفرج عنه في مارس 2010 مع إسلاميين آخرين في إطار مبادرة «مصالحة» قام بها سيف الإسلام القذافي.

وأظهرت وثائق عثر عليها بعد الإطاحة بالقذافي أن الاستخبارات البريطانية قدمت معلومات ساهمت في اعتقال بلحاج.